مجلة البحث العلمي الإسلامي

مجلة إسلامية علمية محكمة

تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

ISSN: 2708-1796 (ردمد النسخة المطبوعة)

E-ISSN: 2708-180X (ردمد النسخة الإلكترونية)

السنة التاسعة عشرة – العدد 55 – 30-3-2024م

Volume 19th - issue no. 55 - 30/03/2024

الصفحات: 415-446 Pages: 415 - 446

دور صندوق التنمية الزراعية السعودي في التنمية الريفية وتعزيز الأمن الغذائي

The role of the Saudi Agricultural Development Fund in rural development and food security

د. وليد بن منور حمد الظبي

Dr. Waleed bin Menwer Hamad Althabi

أستاذ مساعد – الجامعة الإسلامية – قسم الاقتصاد الإسلامي

Assistant Professor
Islamic University
Department of Islamic Economics

Email: Waleed-676@hotmail.com

اعتمادات

د. وليد بن منور حمد الظبي
أستاذ مساعد الجامعة الإسلامية قسم الاقتصاد الإسلامي

Dr. Waleed bin Menwer Hamad Althabi
Assistant Professor Islamic University Department of Islamic Economics
Waleed-676@hotmail.com

دور صندوق التنمية الزراعية السعودي في التنمية الريفية وتعزيز الأمن الغذائي

The role of the Saudi Agricultural Development Fund in rural development and food security

المستخلص:

يمثل الاهتمام بالتنمية الريفية والأمن الغذائي أولوية استراتيجية ضمن خطط وبرامج التنمية في المملكة العربية السعودية، خاصة بالنسبة لرؤية المملكة ٢٠٣٠م، حيث يشكل برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة (٢٠١٨-٢٠٢٥م) والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (٢٠١٧-٢٠٣٠م) أبرز صور اهتمام المملكة العربية السعودية وجهودها في تحقيق التنمية الريفية والأمن الغذائي، كما يولي صندوق التنمية الزراعية السعودي اهتماماً كبيراً للتنمية الريفية والأمن الغذائي ويظهر ذلك من خلال أهدافه واستراتيجياته وبرامجه ومبادراته وأنشطته، ولصندوق التنمية الزراعية جهود في مجال تحقيق التنمية الريفية الزراعية المستدامة، فإنه على الرغم من النمو المستمر في حجم القروض التي قدمها في هذا المجال خلال الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢م، إلا أن النتيجة المتحققة لا تزال متواضعة بالنظر إلى نسبة التمويل الفعلي إلى حجم التمويل الذي خصصه الصندوق لبرنامج التنمية الريفية المستدامة المعتمد عن نفس الفترة، والبالغ ٣ مليارات ريال، إذ لم تتجاوز تلك النسبة عن مجمل الفترة الـ ٥ , ٢٧٪، حيث استهدف الصندوق ثمانية قطاعات محددة ضمن مبادرته الخاصة بدعم برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة، غير أن قروضه تركزت على قطاعات معينة دون غيرها من القطاعات الثمانية المستهدفة، وبالنسبة لجهود صندوق التنمية الزراعية في الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي خلال فترة الدراسة، فإنه على الرغم من التراجع الملحوظ في عدد وحجم القروض المقدمة للمشاريع المرتبطة بهذا المجال في كل سنوات الفترة مقارنة بالسنة الأولى منها، إلا أنها ظلت مستقرة عند مستويات

متقاربــة من حيــث العدد والقيمة، مــع ملاحظة تركز النصيــب الأكبر منها فــي قطاعات بعينها ضمــن القطاعات العديــدة التي يستهدفها النشــاط الإقراضي للصندوق في هــذا المجال، حيث إن القروضــ التي يقدمها صنــدوق التنمية الزراعية لمشاريع الأمن الغذائي تشكل نسبة عالية من مجموع القروض الزراعية الكلية التي يدعم بها النشاط الزراعي، وذلك من حيث العدد (٥ , ٦٢٪ في المتوسط) ومن حيث القيمة (٥ , ٦٦٪ في المتوسط).

الكلمات المفتاحية:

صندوق التنمية الزراعية، التنمية الزراعية، الأمن الغذائي، التمويل الزراعي.

Abstract:

Interest in rural development and food security represents a strategic priority within development plans and programs in the Kingdom of Saudi Arabia, especially with regard to the Kingdom's Vision 2030 AD, as the Sustainable Rural Agricultural Development Program (20182025- AD) and the National Strategy for Food Security (20172030- AD) constitute the most prominent forms of interest in the Kingdom of Saudi Arabia. And its efforts to achieve rural development and food security. The Saudi Agricultural Development Fund also pays great attention to rural development and food security and this is evident through its goals, strategies, programmes, initiatives and activities. The Agricultural Development Fund has efforts in the field of achieving sustainable agricultural rural development, despite the continuous growth in the size of The loans it provided in this field during the period from 20182022- AD, but the achieved result is still modest in view of the ratio of actual financing to the volume of financing allocated by the Fund to the sustainable rural development program approved for the same period, amounting to 3 billion riyals, as that ratio did not exceed For the total period of 27.5%, the Fund targeted eight specific sectors as part of its initiative to support the sustainable agricultural rural development programme. However, its loans were focused on certain sectors and not the other eight targeted sectors, and with regard to the Agricultural Development Fund's efforts to contribute to achieving food security during the period The study showed that, despite the noticeable decline in the number and size of loans provided to projects related to this field in all years of the period compared to the first year, they remained stable at similar levels in terms of number and value, noting that the largest share of them was concentrated in specific sectors within the many sectors. Which is targeted by the Fund's lending activity in this field, as the loans provided by the Agricultural Development Fund for

food security projects constitute a high percentage of the total agricultural loans that support agricultural activity, in terms of number (62.5% on average) and in terms of value (66.5%) % in the middle.

Key words: Agricultural Development Fund, Agricultural Development, Finance, Food Finance

المقدمة

يظل موضــوع التنمية الريفية وموضوع الأمن الغذائي من بين التحديات التي أولتها المملكة العربية السعودية اهتماماً خاصاً ضمن أهداف خططها وبرامجها المتعاقبة منذ عقود خلت، ففي ظـل تزايد هجـرة سكان الريف إلى مدن المملكة المختلفة بحثاً عن أوضاع معيشية أفضل مما قد يؤثر سلباً على المناطق الريفية من حيث الاستفادة من الموارد الطبيعية المتوفرة فيها ومن حيث تأثيرهـا علـى التوزيع السكاني وتآكل مجتمعـات الريف وما يرتبط بذلك مـن اعتبارات تقتضيها ضرورات الأمن الوطني؛ حيث أصبحت قضية التنمية الريفية إحدى التحديات التي اهتمت الدولة بالتصدي لها، وذلك إلى جانب قضية الأمن الغذائي، خاصة في ظل التهديدات التي تواجه العالم فـي هذا الخصوص بسبب تأثير التغيـرات المناخية على إنتـاج الغذاء علـى المستويين المحلي والعالمي، الأمر الذي يشكل تحدياً ماثلاً أمام الدولة تضعه في قائمة أولوياتها.

وبحكـم طبيعته وأهدافه كمؤسسة تمويلية متخصصة فـي دعم القطاع الزراعي تهدف إلى الإسهام في تحقيق التنميـة الزراعية ضمن الاستراتيجيات التنموية التي تتبناها المملكة العربية السعوديـة، فإن من أهم أهداف صنـدوق التنمية الزراعية السعودي تتمثـل في تمويل المزارعين حسب الميز النسبية للمناطق بهدف دعم الزراعة المستدامة والتنمية الريفية، وفي تمويل القطاع الزراعـي بمـا يساهم في تحقيـق الأمن الغذائي واستدامـة الموارد الطبيعية، وفـي سبيل تحقيق هذيـن الهدفيـن، خاصةً في إطـار مستهدفات رؤيـة السعودية ٢٠٣٠، دشن الصنـدوق البرنامج المسانـد للمساهمة في التنمية الريفية، كما استهدف من خـلال استراتيجيته للفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٠م دعـم المشاريـع الزراعية التي تمثل ركيزة في سلاسل الغذاء، ولا بد أن يكون للجهود التي بذلهـا الصندوق خـلال السنوات الخمس الماضية انعكاسها على تحقيـق أهداف التنمية الريفية والأمن الغذائي، وهذا ما سيتم تناوله في هذا البحث.

أهمية الموضوع: تبرز من خلال الآتي:

أهميـة التنميـة الريفيـة والأمن الغذائـي كتحديات ماثلة تعمـل المملكة العربيـة السعودية للتصدي لها.

أهميـة الدور الذي يقوم به صندوق التنمية الزراعية السعودي كمؤسسة تمويلية متخصصة في دعم جهود التنمية الريفية وتعزيز الأمن الغذائي.

مشكلة البحث:

تـدور مشكلة البحث حول الدور الذي يسهم بـه صندوق التنمية الزراعية في تحقيق أهداف التنمية الريفية وتعزيز الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية ضمن إطار تفاعله واستجابته لمتطلبات تحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ في هذين المجالين.

أسئلة البحث:

يتمثل السؤال الرئيسي للبحث في الآتي:

ما دور صندوق التنميـة الزراعية السعودي في تحقيق أهداف التنمية الريفية وتعزيز الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الآتية:

ما مدى الاهتمام بالتنمية الريفية والأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية؟

ما جهود صندوق التنمية الزراعية السعودي في مجال التنمية الريفية والأمن الغذائي؟

ما النتائج التي حققها صندوق التنمية الزراعية السعودي من خلال إسهامه في دعم برامج التنمية الريفية واستراتيجية الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

الوقوف علـى مدى الاهتمام الذي توليه المملكة العربية السعوديـة لموضوع التنمية الريفية والأمن الغذائي باعتبارها من القضايا ذات الأولوية بالنسبة للمملكة.

بيـان دور صنـدوق التنمية الزراعيـة السعودي في دعـم برنامج التنمية الريفيـة الزراعية المستدامة واستراتيجية الأمن الغذائي في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الكشـف عن النتائج التي أسفرت عنها جهود صندوق التنمية الزراعية الرامية إلى الإسهام في دعم جهود الدولة في مجال التنمية الريفية وتحقيق الأمن الغذائي.

فرضيات البحث:

تتمثل في الآتي:

يسهـم صندوق التنمية الزراعية السعودية بدور مقدر في دعم جهود التنمية الريفية وتعزيز الأمن الغذائي في المملكة.

يتسـم النشاط الإقراضي للصندوق لمشاريع التنمية الريفية بالتركيز على بعض القطاعات دون غيرها من القطاعات التي يستهدفها الصندوق بمبادراته.

تحظى مشاريع الأمن الغذائي باهتمام خاص ضمن النشاط الإقراضي للصندوق.

حدود البحث:

الحـدود الموضوعيـة: صنـدوق التنمية الزراعيـة ودوره في دعـم برنامج التنميـة الريفية واستراتيجية الأمن الغذائي ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية: الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢م.

منهج البحث:

يستخـدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، مستنداً في ذلك إلى البيانات المكتبية التي يتم جمعهـا من مصـادر ثانوية تتمثل في الكتب والدراسات والتقاريـر الرسمية الصادرة من الجهات ذات الصلة.

تقسيم البحث:

يشتمل البحث على مقدمة تتضمن الإطار المنهجي الذي يقوم عليه البحث، وثلاثة مطالب، وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وذلك كما يلي:

المقدمة

المطلب الأول: الإطار النظري: التنمية الريفية والأمن الغذائي.

المطلـب الثاني: الاهتمام بالتنمية الريفية والأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية في إطار رؤية ٢٠٣٠

المطلب الثالث: جهود صندوق التنمية الزراعية السعودي في مجالي التنمية الريفية والأمن الغذائي.

الدراسات السابقة:

وقـف الباحث على عـدد من الدراسات السابقة التي تناولـت موضوعات ذات صلة بموضوع البحث، تتلخص في الآتي:

١/ دراسـة جركاتـي فاتح، مؤشـرات الأمن الغذائي فـي المملكة العربيـة السعودية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨م (دراسـة قياسية)، مجلة الدراسات الماليـة والمحاسبية والإدارية، المجلد (٩)، العدد (١)، يونيو ٢٠٢٢م.

هدفت الدراسة إلى قياس مؤشرات الأمن الغذائي لمنتوج القمح خلال الفترة من (٢٠٠٠ - ٢٠١٨م)، حيـث تمثلت مشكلة البحث في مدى قدرة القطاع الزراعي على تحسين الأمن الغذائي، وقـد استخدمـت الدراسـة المنهج التحليـل القياسيـة، وتوصلت إلى عـدد من النتائـج أهمها أن إمكانيـات الأمن الغذائي المتاحة للمملكـة العربية السعودية ليس لديها القـدرة الكافية لتحسين

الأمــن الغذائــي خاصة في ظـل تراجع نسب الاكتفــاء الغذائي من المنتجــات الزراعية على غرار منتوج القمح.

واتفقــت الدراسة مع دراستي في الجزء المتعلق بالأمــن الغذائي في المملكة، وتختلف معها بــأن دراستــي تركز على دور صنــدوق التنميــة الزراعية في دعــم التنمية الريفيــة وتعزيز الأمن الغذائي، حيث يتسع النطاق الموضوعي لدراستي مقارنة بنطاق الدراسة السابقة.

٢/ دراســة صفاء صبح، الاستراتيجية المقدمة لتحقيق الأمــن الغذائي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة القدس المفتوحة، المجلد (٢)، العدد (٤٢)، ٢٠١٧م.

هدفت الدراسة إلى معرفة التغير في واقع الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية، وقد اتبعت المنهج الموضوعي والاستقرائي وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: أن فجوة الطلب على المواد الغذائية تتزايد ونسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل تتناقص.

اتفقــت هذه الدراســة مع دراستي في الجانــب المتعلق بالأمن الغذائي فــي المملكة العربية السعوديــة، بينما تختلف دراستي عنها في أنها تتعلق بــدور صندوق التنمية الزراعية السعودي في مجالي التنمية الريفية والأمن الغذائي.

٣/ دراسة حبيب جعيجع، تقييم دراسات تمويل التنمية الريفية في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة محمد بشير الإبراهيمي، الجزائر، ٢٠٢٣م.

هدفــت الدراسة بشــكل رئيسي إلى بيان أهم السياسات والمشاريــع التي اعتمدتها الجزائر للنهوضــ بالتنمية فــي المناطق الريفية، حيث تمثلــت مشكلة البحث في مــدى مساهمة سياسات وبرامــج تمويل التنميــة الريفية في الجزائر في تحقيــق الأهداف التنموية فــي المناطق الريفية، وقــد تم استخدام المنهج الوصفــي التحليلي والتوصل إلى عدة نتائج، أبرزها: أن سياسة التجديد الريفي أعطت بعداً عميقاً لمفهوم التنمية الريفية نظراً لأنه برنامج واعد بأهداف واضحة وتمويل مقيّــد، وأن مشاريع التنمية الريفية والمخططــات القطاعية والمخططات البلدية للتنمية ساعدت في خلق ديناميكية كبيرة في المناطق الريفية.

٤/ دراســة معتصــم توريــه، استراتيجية التنميــة الريفية فــي إطار برنامج دعــم الإنعاش الاقتصادي، رسالة علمية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠٠٦م.

هدفــت الدراســة إلى تسليط الضــوء على مسألــة التنمية الريفيــة باعتبارها تشــكل رهاناً استراتيجيــاً للسياســة الاقتصادية والاجتماعية فــي الجزائر، حيث استخدمــت المنهج الوصفي التحليلــي وتوصلــت إلى عدد مــن النتائج، أهمهــا: أن الريف الجزائري لم يحــظ منذ الاستقلال بتنميــة ريفية حقيقية، وأن سياسات دعم الدولة للنشاط الأول في الريف في إطار برنامج التنمية الفلاحيــة والريفيــة بواسطة الصندوق الوطنــي للضبط والتنمية الفلاحيــة، وتمكنت من تعويض غياب مؤسسات القرض الفلاحي التي عانى منها الفلاحون كثيراً.

تتفـق هذه الدراسة مع دراستي في الجزء الخاص بالتنمية الريفية، وتختلف عنها بتركيزها علـى استراتيجيـة التنمية الريفية دون التطرق لموضوع الأمن الغذائي، كما تختلف عنها من حيث الحدود المكانية.

المطلب الأول: الإطار النظري - التنمية الريفية والأمن الغذائي:

هنالك ارتبـاط وثيق بين التنمية الريفية كعملية ضروريـة تستهدف تنمية وتطوير المناطق الريفيـة ضمن استراتيجية التنمية المتوازنـة مناطقياً والمستدامة، وبيـن تحقيق الأمن الغذائي واستدامتـه كضـرورة حياتيـة بالنسبة لسكان الريـف وسكان الحضر، في هـذا المطلب يتم بيان المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنمية الريفية والأمن الغذائي، مع بيان العلاقة بينهما:

أولاً: مفهوم وعناصر التنمية الريفية، وأهميتها وأهدافها، ومتطلباتها:

١/ مفهـوم وعناصـر التنمية الريفيـة: يرتبط هذا المفهـوم بدرجة كبيـرة بمفهوم الريف والقضايـا والمشـكلات المرتبطة بمجتمعه، ولمّـا كان من الصعوبة بمكـان تحديد مفهوم الريف بشـكل دقيـق حيث لا يوجد تعريف عالمـي متفق عليه لهذا المصطلح، فإنه يتـم اللجوء إلى بعض الخصائـص والسمات التـي تتميز بها بعض المجتمعـات المحلية ومناطق عيشهـا وإقامتها على أساس اعتبار تلـك المجتمعات وتلك المناطـق مجتمعات ومناطق ريفية، ومـن تلك الخصائص والسمات ما يلي[1]:

حجم المجتمع، حيث يعتبر المجتمع المحلي الريفي صغير نسبياً مقارنة بالمجتمع الحضري، كما أن المساهمة التي يعيش فيها تكون صغيرة وكذلك عدد منشآتها العامة يكون أقل.

المهن السائدة، حيث يغلب على السكان الاشتغال بالزراعة بشقيها النباتي والحيواني.

البطالـة الموسمية، متفشيـة لأن العمل بالقطاع الزراعي يكون هو الغالب، ولمّا كان النشاط الزراعي هو بطبيعته نشاط موسمي، فإن القوة العاملة في الريف تتسم بالبطالة الموسمية.

العادات والتقاليد، حيث تسود العادات الشعبية في المجتمع الريفي ويكون العرف هو القانون المنظم للسلوكيات السائدة في المجتمع الريفي.

التعاون المتبادل، فلما كان النشاط الزراعي هو الغالب على السكان الريفيين، فإن التنظيم الزراعي يقوم على الأسرة ومن ثم فإن العلاقات الاجتماعية تكون قوية، وتتسم بالتعاون في جميع المجالات.

أمـا القضايا والمشـكلات المرتبطة بالمجتمـع الريفي، فيتمثل أبرزها فـي الفقر والبطالة وتدنـي الخدمات الضرورية، مثل خدمـات الصحة والتعليم والنقل والاتصـال والخدمات المالية

(١) حبيب الله جعيجع، تقييم أدوار أساسيات تمويل التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، الجزائر، ٢٠٢٣م، ص٧٣.

وضعف البنيات التحتية وغياب الأنشطة الترفيهية، بالإضافة إلى انتشار الأمراض المستوطنة[١]، وعلى أساس تشكل الخصائص وهذه القضايا والمشكلات، يجري تعريف التنمية الريفية بعدة تعريفات، أهمها التعريف الذي يرى أنها: عملية مستمرة من التغيير المخطط في الهياكل الاجتماعية والمنظمات الريفية والحضرية، وذلك في جوانبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي توفر الدوافع الكافية وتحرك الإمكانات الإنتاجية وتهيئ الخدمات التي تساعد فقراء الريف على إحراز مستويات أفضل من المعيشة والمعارف والمهارات، كما تساعدهم على تحسين بيئتهم الطبيعية والاجتماعية، وتحافظ على التقدم الذاتي للأهداف التي يساهم في وضعها وتنفيذها فقراء الريف عبر الزمن، وهذا التعريف هو تعريف لودار ميكل ولاتوس[٢]، وبحسب التعريف الدولي فإن التنمية الريفية هي: استراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف، وتتمثل في: توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقراً بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية، وهذه المجموعة تشمل الزراع الذين يزرعون على نطاق ضيق والمستأجرين والمعدمين[٣]، أما منظمات الأغذية والزراعة العالمية والصحة العالمية فتعرف التنمية الريفية بأنها: عملية تهتم وتضع تحت طياتها الزراعة والتعليم والصحة والبنية التحتية وبناء القدرات والمؤسسات الريفية، والفئات المحرومة والتي تهدف إلى تحسين معيشة الريف بصفة عادلة ومستدامة[٤].

أما عناصر التنمية الريفية فتشمل كل من الموارد الطبيعية في الوسط الريفي وسبل تنميتها، والتي تتمثل في الأرض الزراعية والغابات والمراعي الطبيعية والموارد المائية، إلى جانب العناصر الأخرى الفاعلة مثل: تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والطاقات البديلة والمنظمات أو الجهات التعاونية الريفية والخدمات العمومية في الوسط الريفي وتنمية المرأة وتطوير دورها وتوسيع دائرة مشاركتها[٥].

٢ / أهمية وأهداف التنمية الريفية:

١/٢ أهمية التنمية الريفية: تبرز أهمية التنمية الريفية وضرورة العمل على تحقيقها من خلال الاعتبارات التالية:

الانخفاض الملحوظ في أعداد السكان الريفيين بسبب الهجرة الداخلية إلى المدن في ظل

(١) خولة الجابري، مشكلات المجتمع الريفي، متاح على الرابط: https://mawdoo3.com، تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٣/١٢/٤م الساعة ١٠:٤٥

(٢) نقلاً عن: معتصم نورية، استراتيجية التنمية الريفية، إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠٠٦م، ص٤٨.

(٣) نقلاً عن: حبيب الله جعيجع، تقييم أدوار أساسيات تمويل التنمية الريفية في الجزائر، ص٧٦.

(٤) نقلاً عن: حبيب الله جعيجع، تقييم أدوار أساسيات تمويل التنمية الريفية في الجزائر، ص٧٦.

(٥) معتصم نورية، استراتيجية التنمية الريفية، ص٦٣-٧٤ بتصرف.

تدنـي مستويات المعيشة فـي الريف وضعف مستوى الخدمات العامـة المقدمة للسكان من صحة وتعليم.

انخفاضـ حجم الإنتاج الزراعي وعدم كفايته لتلبية احتياجات السكان الريفيين، خاصة ما يتعلق منه بإنتاج الغذاء.

انخفاض مستويات الدخول في الريف بسبب انخفاض العائد من النشاط الزراعي وانعكاس ذلك على مستوى المعيشة في المجتمع الريفي.

استمـرار هجرة القوة العاملة مـن الريف إلى المدن أو إلى خارج البـلاد بهدف السعي إلى الحصول على فرص عمل أفضل وأكثر عائداً.

٢/٢: أهـداف التنميـة الريفية: تتضمن أهـداف التنمية الريفية مجموعـة أهداف قصيرة ومتوسطة المدى وأخرى طويلة المدى، وذلك كما يلي:

إدخـال تغييـرات جذريـة عميقة فـي هياكل الإنتـاج المستخدمـة في الريف، وفـي مستوى الخدمات الإنتاجية والمؤسسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية العاملة في الريف، بحيث تسهم في تحويل فقراء المناطق الريفية إلى منتجين للسوق.

تنويع النشاط الإنتاجي لسكان الريف، بحيث يشمل إلى جانب الإنتاج الزراعي بعض الأنشطة الأخرى مثل الصناعات المحلية وأنشطة التجارة.

العمـل على الاستفادة من كافة الأراضي الزراعية المتوفرة في المناطق الريفية بالاستغلال الكفء لها وتعظيم المنفعة المرجوة منها.

٣/ متطلبات التنمية الريفية:

لتحقيق أهداف التنمية الريفية وضمان استدامتها؛ فلا بد من توفير مجموعة من المتطلبات الضرورية، أهمها:

مشاركـة جميـع الجهات والمؤسسات والهيئـات وأفراد المجتمع الريفـي المستهدفين بهذه التنمية وعملياتها، من تخطيط إدارة وتقويم.

تأمين الموارد المالية والبشرية اللازمة لدفع عملية التنمية الريفية.

تنظيـم حيازة الأراضي الزراعية واستدامتها والعنايـة بالموارد الطبيعية والمحافظة عليها وحمايتها وتنظيم المراعي وتوفير المعينات على تربية الثروة الحيوانية وتنميتها.

تنظيم علاقات الإنتاج بين ملاك الأراضي الزراعية في الريف وبين العمال الزراعيين على أسس عادلة ومنصفة.

ثانياً: المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي:

١/ مفهوم وعناصر الأمن الغذائي، ومستوياته:

١/١: مفهوم الأمن الغذائي:

هنالك عدة تعريفات تمت صياغتها لتحديد مفهوم الأمن الغذائي، ويتمثل أبرز تلك التعريفات في التعريف الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام ١٩٩٦م؛ والذي عرفه بأنه «الحالة التي يحصل فيها جميع الناس -في جميع الأوقات من الناحية المادية والاجتماعية والاقتصادية- على أغذية كافية ومغذية، تلبي الاحتياجات الغذائية، من أجل حياة صحية سليمة ونشطة»[١]، وكذلك تعريف منظمة الزراعة والأغذية العالمية (الفاو) بأنه «الحالة التي يتمتع فيها جميع أفراد المجتمع بإمكانية الحصول على الغذاء المناسب لتلبية حاجاتهم التغذوية، من أجل مواجهة الحياة النشطة صحياً»[٢]، أما المنظمة العربية للتنمية الزراعية فتعرفه بأنه «توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتماداً على الإنتاج المحلي أولاً، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر، وإنتاجه لكافة الأفراد بالأسعار التي تتناسب مع أصولهم وإمكاناتهم المالية»[٣].

وبالنظر إلى هذه التعريفات يلاحظ عدم وجود فرق جوهري بينهما، بل تكاد تكون متوافقة تماماً، حيث ينطوي جميعها على فكرة أساسية قوامها إمكانية حصول جميع أفراد المجتمع في كل الأوقات على كفايتهم من الغذاء الصحي بما يتناسب مع مستويات دخولهم المختلفة.

١/٢: عناصر الأمن الغذائي: من خلال التعريفات السابقة يتضح أن الأمن الغذائي يتكون من عدة عناصر، يمكن تلخيصها فيما يلي[٤]:

الإتاحة؛ حيث يجب إتاحة إمدادات كافية من الأغذية الجيدة لكل أفراد المجتمع، سواءً كان لك من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد من الخارج أو عن طريق المساعدات الغذائية.

إمكانية الوصول؛ بحيث يكون باستطاعة كل أفراد المجتمع الحصول على احتياجاتهم الغذائية بشكل كافي، على أساس ما هو معتاد استهلاكه من سلع وفقاً للعادات الاستهلاكية لكل مجتمع، وتعتمد إمكانية الوصول إلى الغذاء في الأساس على الدخل الذي يحصل عليه الأفراد وعلى الدعم الحكومي للسلع الغذائية الضرورية وللإعانات والمساعدات المقدمة من الجهات

(١) IFPRI, The food security system, Annew Conceptual Frem World, Peper March 2012, Page40

(٢) منظمة الزراعة والأغذية، حالة الأغذية والزراعة ٢٠٠٥، التجارة الزراعية والفقر - هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء؟، روما ٢٠٠٥م، ص٨٢.

(٣) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، نحو أمن غذائي عربي وتنمية زراعية مستدامة، العدد الأول والثاني، ديسمبر ٢٠٠٩م، ص٢٨.

(٤) تدير طوبيا، استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، الملتقى الدولي التاسع حول تقرير برامج التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي وسبل تفعيلها- الجزائر نموذجاً، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، ٢٣-٢٤ نوفمبر ٢٠١٤م، ص١٤-١٥

ذات الاهتمام.

السلامــة والاستفادة؛ بحيث تكون السلع والمنتجات الغذائيــة المتاحة سليمة وصحية وغير ضارة بصحة الإنسان، ومفيدة من الناحية التغذوية.

الاستقــرار والاستدامة؛ بحيث تكون السلــع الغذائية الضرورية متاحة لجميع الأفراد وبشكل ملائم في كل الأوقات، حتى في أوقات الكوارث.

١/٣: مستويات الأمن الغذائي:

تتفــاوت مستويات الأمن الغذائي بين حــد أدنى هو حد الكفاف وحد أعلى هو الكفاية، وبيان ذلك كما يلي[١]:

مستــوى حد الكفاف؛ بحسب منظمة الزراعة والأغذية العالمية فإن مستوى حد الكفاف من الغذاء هو الحد الأدنى من الحاجات الغذائية للأفراد التي تلزم لاستمرار حياتهم وتلبية حاجاتهم الضرورية للحياة، وهو ما يجب أن تعمل الدولة على تحقيقه لارتباطه بحق الإنسان في الحياة.

المستــوى الوسطي: وهــو المستوى المعتاد فــوق مستوى حد الكفاف، والــذي يتم فيه كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع.

المستوى المرتقي؛ وهو المستوى الذي يعبر عن قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفرادها إلــى حد يسمح لهم بالقيام بأعمالهم الإنتاجية على أحسن وجه وبكفاءة عالية، أي المستوى الذي يزيد من حيوية ونشاط الأفراد للقيام بالأنشطة الإنتاجية على وجه مثمر.

٢ / مقومات ووسائل لتحقيق الأمن الغذائي:

١/٢: مقومات تحقيق الأمن الغذائي؛ وتشمل ما يلي:

تمثل الموارد الزراعية أهم مقومات تحقيق الأمن الغذائي، حيث أن النسبة الأكبر من السلع الغذائيــة يكون مصدرها الإنتاج الزراعي بشقيه النباتــي والحيواني، ولما كانت الوفرة في الإنتاج الزراعي ترتبط بشكل كبير على حجم الموارد الزراعية ونوعيتها وتنوعها؛ فإن هذه الموارد تشكل مقوماً أساسياً ضمن مقومات الأمن الغذائي[٢].

المقومات المالية؛ وهذه تتمثل في القدرة الشرائية للأفراد والتي ترتبط بقدرة الأفراد على الحصــول على الدخل الملائــم لمستويات المعيشــة، وتتوقف هذه القدرة علــى فرص العمل التي يوفرهــا لهم الاقتصاد الوطني من خلال حركة الاستثمارات التي تجري فيه، كما تتمثل المقومات المالية من جانب آخر من قدرة الدولة على توفير الموارد المالية اللازمة لبناء المخزون الغذائي

(١) السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، اقتصاديات الموارد البيئية، (الإسكندرية: الدار الجامعية للكتب، ٢٠٠٧م)، ص١٩١

(٢) كينة عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠١٣م، ص٢٥.

الاستراتيجي، سواءً بشراء الإنتاج المحلي من الغذاء أو باستيراده من الخارج[1].

الاستقـرار السياسي والاقتصادي، فالاستقرار السياسي يتضمن الاستقرار الأمني الذي في ظلـه تنشـط حركة الإنتاج بشـكل عام، وإنتاج الغذاء بشـكل خاص، ويسهل الوصـول إلى الأسواق والتعامـل فيهـا، ويرتبط بذلـك أيضاً حركـة الاستثمارات وتولـد فرص العمل وفرص الحصول علـى الدخل، وهـذا ما يكفله أيضاً الاستقرار الاقتصادي الذي ترتبـط به حركة الإنتاج واستقرار الأسـواق، والمستوى العام للأسعار الذي يشكل محدداً أساسيـاً من محددات الوصول إلى الغذاء الجيد والكافي[2].

٢/٢ وسائل تحقيق الأمن الغذائي؛ وتتمثل في:

السياسـة الزراعية؛ من خـلال توجيه النشاط الزراعي نحو تحقيق أهـداف كلية على رأس الأمن الغذائي.

سياسـة الأسعار والدعم؛ والتـي تقوم على تحديد مدى لأسعـار المنتجات الغذائية بين حد أدنـى وحد أعلـى، كما تقوم في جانب آخر علـى الدعم الحكومي لأسعار هـذه المنتجات، وتحمل الفـرق بيـن السعر العالمـي والسعر المحلي، إلى جانـب تقديم دعم للمنتجين عـن طريق تقديم إعانات وقروض ومدخلات إنتاجية تسهم في تقليل تكلفة الإنتاج الغذائي.

سياسة التجارة الخارجيـة المتعلقة باستيراد سلع الغذاء؛ حيث يسهم الاستيراد في تحقيق الأمـن الغذائي كمصدر مكمـل للإنتاج المحلي، الأمر الذي يستوجـب معاملة الواردات من السلع الغذائيـة معاملة خاصة ضمـن التدابير والإجراءات التي تتضمنها سياسـة التجارة الخارجية، لا سيمـا في الجانب المتعلق بالضرائـب على الواردات الغذائية وتسهيـل الحصول على التراخيص الخاصة بها.

سياسـة التخزين والتصنيـع؛ فالتخزين يتعلق بالاحتفاظ بمخـزون استراتيجي من الغذاء، فيمـا يتم من خلال عملية التصنيع الاستفادة من فائض الإنتـاج الزراعي وتصنيعه وتخزينه إلى وقت الحاجة إليه.

سياسـة الاستثمار؛ وذلك بإعطاء القطاع الزراعـي والتصنيع الغذائي الأولوية في الخارطة الاستثمارية على المستوى الكلي.

السياسـة الصحيـة؛ حيث يجـب ربط الأمن الغذائـي خاصة ما يتعلق منـه بصحة وسلامة الغذاء؛ بالسياسة الصحية الرامية إلى ضمان صحة الأفراد وسلامتهم من كافة الأمراض عموماً

(١) بن يمينية إيمان وزدوري عبد المجيد، سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة تخريج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستر، في العلوم الاقتصادية، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥م، (الجزائر: ٢٠١٦م)، ص٣٨.

(٢) د. علي محمد علي، اتجاهات العلاقة بين الاستقرار السياسي والأمن الغذائي في المنطقة العربية، سلسلة (أوراق)، مكتبة الإسكندرية، العدد ٧، ٢٠١٨م.

وأمراض سوء التغذية خصوصاً.

التشريعـات المتعلقة بإدارة وتنظيم الحيـازة الزراعية وتوزيعها، وبنظام استقلال الأراضي الزراعية، ونظام التسويق الزراعي.

نظـام الإنذار المبكـر، والقائم على التنبؤ بأوضاع الغذاء محليـاً وعالمياً، من خلال دراسة جميـع العوامـل المؤثرة على أوضـاع الغذاء علـى المستويين المحلـي والعالمـي، والتنبيه مبكراً للتغيرات التي قد تطرأ على الإنتاج الغذائي بهدف التحوط لها.

مكافحة الهدر الغذائي الذي يحدث على طول سلسلة الإمداد الغذائي أو خلال فترة الحصاد.

المطلب الثاني:

الاهتمـام بالتنميـة الريفيـة والأمـن الغذائـي فـي المملكـة العربيـة السـعودية في إطار رؤية ٢٠٣٠

أولاً: الاهتمام بالتنمية الريفية:

يرتبط الاهتمـام بالتنمية الريفية بالمملكة العربية السعوديـة بجهود التنمية الزراعية التي ظلت محل عناية ضمن خطط التنمية المختلفة التي تنفذها المملكة منذ سبعينات القرن الماضي، وذلك بالنظر إلى أن ٢٥٪ من مساحة المملكة صالحة للزراعة، وأن المستغل منها لم يكن يتجاوز ١٠٪[١]، علماً بأن المناطق الريفية تنتشر في أنحاء عديدة من المملكة بما يزيد عن الأربعة آلاف قريـة وهجر، وقد بدأ الاهتمام بتنمية تلك المناطـق وتطويرها وتحسين ظروف العيش فيها للحد مـن هجرة سكانها إلى المدن، حيث تشير بعض المصـادر إلى أن نحو ٥٣٪ من السكان الريفيين هجـروا مناطقهـم خلال الستـة عقود الماضيـة بحثاً عن ظروف حيـاة أفضـل[٢]، فضلاً عن أن ضـرورات الأمن الغذائي اقتضت ضرورة الاهتمـام بالتنمية الريفية وبالتوسع في الإنتاج الزراعي فيها، ومنذ انطلاقها في ٢٠١٦م أولت رؤية المملكة ٢٠٣٠ اهتماماً خاصاً للقطاع الزراعي والثروة الحيوانيـة، اهتماماً مباشراً ليكون أحد الروافد الاقتصادية والاستثمارية النامية في المملكة، من خلال رفع الكفاءة والاستغلال الأمثل المستدام للموارد الطبيعية الزراعية المائية المتجددة، ومن هـذا الإطار تم في يناير ٢٠١٩م تدشين برنامج الزراعـة الريفية المستدامة للفترة من (٢٠١٨-٢٠٢٥م)، الذي قامت بتطويره وزارة البيئة والمياه والزراعة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابعـة للأمم المتحدة، وذلك بما يمكن من استغـلال واستثمار الفرص والموارد المتاحة والميز النسبية للمناطق.

---

(١) عادل علي عبد العال حيدر، الاقتصاد السعودي - رؤية تحليلية، (الرياض: دار الزهراء، ٢٠١٦م)، ص١٠٠

(٢) ٥٣٪ من ساكني الريف انتقلوا إلى المدن خلال ستة عقود: (https://www.alwatan.com).

١ / أهداف برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة: تتمثل هذه الأهداف في الآتي[١]:

تنويع القاعدة الإنتاجية للزراعة.

تحسين دخل ومستوى معيشة صغار المزارعين.

توفير فرص العمل.

المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

الحد من الهجرة والمساهمة في الاستقرار الاجتماعي والتوطين.

الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.

٢ / البرامج التي يشتمل عليها برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة: حيث تتكون هذه البرامج من ثمانية برامج، هي:

١/٢: برنامج تطوير إنتاج وتصنيع وتسويق البن العربي؛ وذلك بالتركيز على كل من منطقة الباحة وعسير وجازان، حيث تتمثل أهداف البرنامج في:

إدخال ونشر البن كأحد المحاصيل النقدية إلى التركيبة المحصولية، وكمصدر لتنوع القاعدة الإنتاجية الزراعية.

إضافة قيمة من خلال التصنيع والتسويق.

زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من واردات البن.

زيادة دخل صغار المنتجين وتحسين سبل معيشتهم.

توفير فرص عمل للشباب في مناطق الإنتاج ضمن سلسلة الإنتاج، وخاصة التصنيع والتسويق.

٢/٢ برنامج تطوير تربية النحل وإنتاج العسل؛ والذي يستهدف كل من مناطق مكة المكرمة والمدينة المنورة وعسير وجازان والباحة، ويعمل على تحقيق أربعة أهداف تتمثل في:

إدخال ونشر الأنظمة والتقنيات الحديثة في تربية النحل وإنتاج وتصنيف العسل.

إضافة قيمة عالية وخلق فرص عمل للسعوديين، خاصة الشباب والنساء.

الحفاظ على السلالة المحلية وتحسين جودتها لمنافسة وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

زيادة دخل صغار مربي النحل وتحسين سبل عيشهم.

٣/٢: برنامج تنمية زراعة وتجارة الورد؛ وذلك في منطقة الطائف التي ينتشر فيها هذا

(١) وزارة البيئة والمياه والزراعة، برنامج التنمية الريفية المستدامة، ٢٠١٩م.

النشاط، حيث تتمثل أهداف هذا البرنامج في:

تحقيق الريادة في إنتاج وتصنيع وتسويق الورد.

زيادة دخل صغار المنتجين من خلال التصنيع والتسويق.

تصدير منتجات الورد إلى دول الخليج وأوروبا.

خلق فرص وظيفية، خاصة بالنسبة للنساء.

٤/٢: برنامج تطوير إنتاج وتصنيع الفواكه؛ وذلك في مناطق الباحة وعسير والطائف والقصيم، حيث يعمل البرنامج على تحقيق عدد من الأهداف، تتمثل في:

دعم إنتاج وتسويق الفواكه ذات الميز النسبية والقيم العالية.

خلق فرص تنموية للمناطق المستهدفة، خاصة في ظل تزايد الطلب على منتجات الفواكه.

زيادة دخل المزارعين من خلال تحسين الإنتاج والتسويق.

تحفيز التنمية الريفية وزيادة دخل المجتمعات السكانية الفقيرة وتحسين سبل عيشهم.

إحداث قيمة عالية وإحداث الوظائف من خلال التصنيع والتسويق لمنتجات الفواكه.

٥/٢: برنامج تعزيز قدرات صغار الصيادين ومستزرعي الأسماك؛ وهو برنامج يستهدف بشكل أساسي كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة وعسير والمنطقة الشرقية وجازان، وتتمثل أهدافه في:

تغطية احتياجات المملكة من المنتجات البحرية والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال زيادة كمية الإنتاج المحلي من هذه المنتجات وتقليل الواردات منها.

دعم رواد العمل الشباب لإنشاء وتشغيل المنشآت الصغيرة للصيد.

خلق فرص عمل للسعوديين، خاصة الشباب.

٦/٢: برنامج تطوير قطاع صغار مربي الماشية؛ والذي يستهدف جميع المناطق الصحراوية التي تشكل تربية الماشية نشاطاً اقتصادياً لسكانها، حيث يهدف هذا البرنامج إلى الآتي:

تنمية الأغنام والماعز والإبل في المناطق الصحراوية لتعظيم الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية فيها.

تطوير نظم الإنتاج الحيواني التقليدي بالشكل الذي يحافظ على دورها في تعزيز الأمن الغذائي.

تحسين الإنتاجية وزيادة دخل الأر من صغار المربين وتحسين سبل معيشتهم.

تنمية إنتاج لبن الماعز والإبل وتصنيعه كمصدر غذائي، خاصة للأطفال والنساء في شكل منتجات توافق احتياجات السوق.

٧/٢: برنامــج تطويــر زراعة المحاصيل البصليــة؛ وذلك في مناطق مكــة المكرمة وعسير وجازان والباحة، حيث يعمل البرنامج على تحقيق عدد من الأهداف تتمثل في الآتي:

زيــادة إنتاج ورفع إنتاجية المحاصيل البصلية فــي المناطق ذات الميزة النسبية باستخدام تقنيات حصاد المياه وأساليب الري الحديثة.

زيادة دخل صغار المزارعين وتحسين سبل عيشتهم.

٨/٢: برنامــج تطوير القيمة المضافة من الحيــازات الصغيرة والأنشطة الريفية؛ وذلك في جميع المناطق الريفية في المملكة، حيث يهدف البرنامج إلى الآتي:

زيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية ورفع كفاءة استخدام الموارد الزراعية الطبيعية.

المساهمــة في خفض معدلات الهجرة الريفية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات الريفية.

زيادة دخل الأسر وعائدات المجتمعات الريفية وتنويع مصادر دخل الأسر الريفية الزراعية.

تعظيــم العائد من الحيازات الصغيرة والأنشطة الريفيــة الزراعية التقليدية بزيادة القيمة المضافة، وخلق فرص عمل للأسر الريفية خاصة للشباب والنساء.

تعزيز الأمن الغذائي ومد السوق المحلي ببعض المنتجات الغذائية التقليدية.

يلاحــظ على هذه البرامج جميعها من خلال أهدافها، أنهــا برامج تنطوي على بعدين؛ بعد اقتصــادي يتمثل في تنظيم المنافــع الاقتصادية من خلال الاستخدام الكفء للمواد الطبيعية في الريــف، وبعد اجتماعي يتثمل في استقرار المجتمعات الريفيــة وتحسين مستويات المعيشة فيها، والحد من معدلات الهجرة منها.

ثانياً: الاهتمام بالأمن الغذائي:

ظلــت قضية الأمــن الغذائي من القضايــا الاستراتيجية ذات الأولوية التــي حظيت باهتمام الدولة في المملكة العربية السعودية ضمن خططها التنموية، وذلك في إطار اهتمام تلك الخطط بالتنميــة الزراعية، التي يشكل فيها تحقيق الأمن الغذائــي هدفاً رئيسياً، وقد ازداد هذا الاهتمام في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠، خاصة في ظل تأثيرات التغير المناخي على إنتاج الغذاء على مستوى العالــم، حيث تعد زيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي، أحد مستهدفات الرؤية المتطلعة إلى ضمان مستوى معيشي مرتفع والمحافظة عليه والارتقاء بجودة الحياة.

إن أبــرز مظاهر اهتمام رؤية المملكــة ٢٠٣٠ بتحقيق الأمن الغذائي تتمثل في الاستراتيجية الوطنيــة للأمــن الغذائي التي تــم إطلاقها فــي العام ١٤٣٩هـ، إلــى جانب العديد مــن المبادرات المنسجمــة مع الرؤية فيما يخص تعزيز الأمن الغذائي وتحقيــق الاكتفاء الذاتي والمحافظة على إمدادات الغذاء ومواجهة التحديات المرتبطة بتغير المناخ وندرة موارد المياه.

١ / الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي:

هي استراتيجية وطنية شاملة أعدتها وزارة البيئة والمياه والزراعة وفقاً لرؤية جديدة، وذلك بموجب الأمر السامي (رقم ٣٩٤٤ بتاريخ ١٤٣/١/٢١هـ.)[١]، حيث قامت هذه الاستراتيجية ضمن نطاق عملها على عدد من العناصر مستهدفة لتحقيق أهداف استراتيجية من خلال إحدى عشر برنامجاً، وقد اشتملت الاستراتيجية على خطة تنفيذية واضحة الأهداف ومحددة المعالم.

١/١: رؤية الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي: وهي رؤية تتيح سد الاحتياجات من السلع الغذائية في الحالة المستقرة وفي حالة الطوارئ، والتأمين السريع والموثوق لسلع آمنة وأساسية بأسعار سائدة للجميع في المملكة العربية السعودية خلال الأزمات[٢].

٢/١: العناصر الرئيسية ضمن نطاق عمل الاستراتيجية: تشمل هذه العناصر ما يلي[٣]:

تشخيص وتحليل الوضع الراهن للأمن الغذائي في المملكة.

برنامج الاحتياطي والمخزن الاستراتيجي للأغذية.

نظام حوكمة متكامل للتنسيق بين القطاعات والجهات ذات العلاقة.

نظام للإنذار المبكر للأمن الغذائي متضمناً نظام معلومات الأسواق الزراعية.

برنامج وطن للحد من الفاقد والهدر من الغذاء.

سياسة وطنية لتجارة الأغذية واستيرادها واتفاقيات وأطر للشراكة مع الدول المستهدفة.

التحليل التنظيمي للمؤسسة العامة للحبوب والمؤسسات ذات العلاقة بالأمن الغذائي لتحديد نقاط القوة والضعف والتحسينات الممكنة.

برنامج تدريبي توعوي يتناول مختلف جوانب الأمن الغذائي والتغذية.

استراتيجية لتشجيع الاستثمار الزراعي السعودي في الخارج.

تعزيز مشاركة المملكة العربية السعودية في اللجان والاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بالأمن الغذائي.

٣/١: أهداف الاستراتيجية: وهي خمسة أهداف رئيسية ترتبط بتحقيق الرؤية الجديدة للأمن الغذائي في المملكة والتصدي لتحدياته، وتتمثل فيما يلي[٤]:

تحقيق نظام إنتاج غذائي محلي مستدام للسلع ذات الميز التفاضلية.

تحقيق تنوع واستقرار مصادر الغذاء الخارجية.

---

(١) وزارة البيئة والمياه والزراعة، المملكة العربية السعودية، استراتيجية الأمن الغذائي وخطة تنفيذها، ١٤٣٩هـ، ص٦

(٢) وزارة البيئة والمياه والزراعة، استراتيجية الأمن الغذائي وخطة تنفيذها، ص١٤

(٣) وزارة البيئة والمياه والزراعة، استراتيجية الأمن الغذائي وخطة تنفيذها، ص٧

(٤) وزارة البيئة والمياه والزراعة، استراتيجية الأمن الغذائي وخطة تنفيذها، ص١٥

ضمـان الحصـول على غذاء آمـن ومغذٍ فـي المملكة وتشجيـع العادات الغذائيـة الصحية والمتوازنة.

بناء قدرات الجاهزية لمواجهة المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي.

تطوير نموذج عمل مؤسسي على المستوى الوطني وضمان حوكمة واضحة ومسؤولة.

١/٤: البرامج الخاصة بتحقيق الأهداف الرئيسية الاستراتيجية: تضمنت الاستراتيجية في هذا الصدد عدداً من البرامج تتوزع على الأهداف الخمسة، وذلك كما يلي[١]:

البرامـج الخاصـة بهـدف تحقيق نظـام إنتـاج غذائي محلـي مستـدام للسلـع ذات الميز التفاضلية، وتشمل كل من برنامج الإنتاج الزراعي المستدام وصناعة الأغذية، وبرنامج الحد من الفاقد والهدر الغذائي.

البرامـج الخاصـة بهدف تحقيق تنوع واستقـرار مصادر الغذاء الخارجيـة، وتشمل كل من برنامج تجارة الأغذية وآليات التعاون، وبرنامج الاستثمار الزراعي في الخارج.

البرامـج الخاصة بهدف ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذٍ في المملكة وتشجيع العادات الغذائية الصحية والمتوازنة، وتشمل كل من برنامج التغذية، وبرنامج شبكات الأمان الاجتماعي، وبرنامج سلامة الغذاء.

البرامـج الخاصة بهدف بناء قدرات الجاهزية لمواجهة المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي، وتشمل كل من برنامج الإنذار المبكر وإدارة حالات الطوارئ، وبرنامج المخزون الاستراتيجي من الغذاء.

البرامج الخاصة يهدف تطوير نموذج عمل مؤسسي على المستوى الوطني وضمان الحوكمة، وتشمل كل من برنامج نظم الحوكمة، وبرنامج بناء القدرات.

١/٥: الخطـة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للأمـن الغذائي: تشمل هذه الخطة البرامج المذكـورة آنفاً والخاصة بتحقيق الأهداف الرئيسية للاستراتيجية، حيث تضمنت الخطة الجهات المعنية بتنفيذ كل برنامج والمهام الموكلة إليها، وتتمثل في كل من وزارة البيئة والمياه والزراعة، ووزارة الطاقـة والصناعـة والثروة المعدنية، ووزارة التجارة والاستثمـار، ووزارة الصحة، ووزارة العمـل والتنمية الاجتماعية، والهيئة العامة للغذاء والـدواء، والمؤسسة العامة للحبوب، ويتوقع أن يتـم تنفيذ هذه الاستراتيجيـة في مدى زمني لا يتجاوز خمسة عشر عامـاً، وفق جدول زمني يبدأ من عام ٢٠١٧م وينتهي في عام ٢٠٣٠م، وبتكلفة تقدر بنحو ٣,٧ مليار ريال سعودي خلال الأعوام الخمسـة الأولـى، وبنحو ٤,٥ مليار ريال سعودي في الخمسة أعوام الثانية، وبنحو ٤,٥ مليار ريال

(١) وزارة البيئة والمياه والزراعة، استراتيجية الأمن الغذائي وخطة تنفيذها، ص١٧-١٨

سعودي أيضاً للأعوام الخمسة الأخيرة([1]).

٢ / المبادرات الخاصة بالأمن الغذائي:

هنالك العديد من المبادرات في هذا الصدد، على رأسها المبادرات التي أطلقتها وزارة البيئة والمياه والزراعة، والبالغ عددها ٥٩ مبادرة، أهمها تلك المتعلقة بتشجيع مربي الثروة الحيوانية والسمكية، وبمشاريع الدواجن والبيوت المحمية، وبإنشاء وتطوير مرافئ الصيد في المناطق الساحلية، وبالخدمات الزراعية والتنمية المستدامة للمراعي، وبزراعة ٤٥ مليون شجرة فاكهة وزراعة ٤ ملايين شجرة ليمون بحلول عام ٢٠٣٠م[2]، إلى جانب مبادرة البرنامج الوطني للحد من الفاقد والهدر من الأغذية في المملكة، ومبادرة إطعام.

المطلب الثالث:

جهود صندوق التنمية الزراعية السعودي في مجال التنمية الريفية وتحقيق الأمن الغذائي

أولاً: صندوق التنمية الزراعية؛ نبذة تعريفية: تتضمن هذه النبذة التعريف بنشأة الصندوق وتطوره وخدماته، وبرامجه وسياساته وأعماله، ومبادراته:

١ / نشأة صندوق التنمية الزراعية وأهدافه وتطوره:

١/١: نشأة الصندوق: إدراكاً لأهمية القطاع الزراعي في إطار عملية التنمية الاقتصادية وفي تحقيق الأمن الغذائي برزت فكرة إنشاء مؤسسة مالية متخصصة في دعم هذا القطاع وللإسهام في تطوير وتنفيذ هذه الفكرة تم إنشاء البنك الزراعي العربي السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم (٥٨) وتاريخ ١٣٨٢/١٢/٣ه؛ ليكون مؤسسة ائتمانية حكومية ذات استقلال مالي وإداري، متخصصة في تمويل مختلف مجالات النشاط الزراعي في جميع مناطق المملكة، وذلك للمساعدة في تنمية القطاع الزراعي ورفع الكفاءة الإنتاجية فيه باستخدام أفضل أساليب التقنية الحديثة، من خلال تقديم قروض ميسرة للمزارعين بدون فوائد لتأمين ما يلزم لهذا النشاط. غير أنه وفي ٢٩ محرم من العام ١٤٣٠ه صدرت موافقة مجلس الوزراء على نظام صندوق التنمية الزراعية السعودي، ليحل محل نظام البنك الزراعي العربي السعودي، برأس مال بلغ ٢٠ مليار ريال سعودي تجوز زيادته بقرار من مجلس الوزراء، وذلك بهدف دعم التنمية الزراعية وضمان استدامتها[3].

٢/١: أهداف الصندوق: تتمثل أهداف صندوق التنمية الزراعية في الآتي[4]:

---

(١) وزارة البيئة والمياه والزراعة، استراتيجية الأمن الغذائي وخطة تنفيذها، ص٢٢

(٢) الأمن الغذائي في السعودية ورؤية ٢٠٣٠، استراتيجية طموحة: (www.alarabiya.net).

(٣) صندوق التنمية الزراعية، موقع الصندوق، متاح على الرابط: https://ndf.gov.sa/ar

(٤) صندوق التنمية الزراعية السعودي، التقرير السنوي، ٢٠١٨م، ص١٩

تمويل القطاع الزراعي بما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي واستدامة الموارد الطبيعية.

التمويل المالي للمزارعين حسب الميز النسبية للمناطق بهدف دعم الزراعة المستدامة والتنمية الريفية.

دعم كفاءة استخدام الموارد وتشجيع استدام التقنيات الحديثة.

تمويل الجمعيات التعاونية والمشاريع التي تقوم بتوفير المنتجات والخدمات المساندة.

التوظيف الأمثل للموارد المالية والبشرية، وأنظمة تقنية المعلومات.

تحقيق الاستقلال المالي المستدام، ونمو رأس المال وتطوير الحوكمة وإدارة المخاطر.

١/٣: تطور الصندوق: إن أبرز مظاهر تطور صندوق التنمية الزراعية السعودي تتمثل في تحوله من بنك متخصص إلى صندوق تمويلي متخصص، وفي الزيادة المضاعفة في رأس ماله من ١٠ مليار ريال سعودي عند تأسيسه كبنك متخصص إلى ٢٠ مليار ريال سعودي عند تحويله إلى صندوق، كما تتمثل مظاهر التطور في الزيادة التي تستهدفها فروع الصندوق؛ فبعد أن كان عدد تلك الفروع لا يتجاوز الخمسة فروع، إلى جانب العديد من المكاتب التابعة له، أصبح عددها أربع عشر فرعاً في كافة مناطق المملكة ونحو ٥٨ مكتباً منتشرة في مناطق عديدة في أنحاء المملكة[١].

١/٤: خدمات الصندوق: يقدم الصندوق مجموعة من الخدمات الائتمانية والقروض، أهمها تلك القروض التي تقدم لتمويل مجالات زراعية لغرض زراعة مختلف أنواع المحاصيل، وتمويل مزارع الفاكهة والمناحل ومراكب الصيد، والقروض السياحية، والعيادات والصيدليات البيطرية وغيرها، حيث تعد هذه القروض قروضاً مباشرة طويلة الأجل، فضلاً عن القروض التشغيلية لدورة إنتاجية واحدة تقدم كقروض مباشرة قصيرة الأجل تمنح للمشروعات الصغيرة، إلى جانب القروض المتخصصة طويلة الأجل التي تمنح بشكل مباشر لغرض إنشاء مشاريع متخصصة جديدة أو لغرض توسعة المشروعات القائمة، أو بغرض إعادة التأهيل، ويدخل ضمن هذه القروض المتخصصة القروض التشغيلية لتلك المشاريع، وهي بطبيعة الحال قروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل وذلك بغرض تغطية تكاليف التشغيل لدورة إنتاجية واحدة[٢].

٢/ برامج صندوق التنمية الزراعية السعودي وسياساته وأعماله، ومبادراته:

٢/١: برامج الصندوق: تتعدد وتتنوع البرامج التمويلية التي يقدمها الصندوق لتشجيع الاستثمار في المجالات الزراعية المختلفة، حيث تغطي تلك البرامج دعم الثروة النباتية والثروة الحيوانية والثروة السمكية، وذلك على النحو التالي[٣]:

(١) صندوق التنمية الزراعية السعودي، متاح على الرابط: https:ndf.gov.sa/ar

(٢) صندوق التنمية الزراعية السعودي، متاح على الرابط: https:ndf.gov.sa/ar

(٣) صندوق التنمية الزراعية السعودي، متاح على الرابط: https:ndf.gov.sa/ar

١/١/٢: برامج دعم الثروة النباتية؛ وهي البرامج الخاصة بالقطاع النباتي، وتشمل كل من برنامج ضمان استيراد الأعلاف الخضراء والتي تستخدم كغذاء للماشية، وبرنامج ضمان استيراد الحطب لتغذية السوق المحلي للدورة الإنتاجية، وبرنامج مصانع التمور الخاص بمشاريع معالجة وتصنيع وتعبئة التمور، وبرنامج مشاريع البيوت المحمية المكيفة الخاصة بإنتاج المحاصيل الزراعية في بيئة خاصة مناسبة لإنتاجها طوال السنة، وبرنامج معاصر الزيتون الخاص بمشاريع إنتاج زيت الزيتون، وبرنامج مستودعات التبريد والتجميد لتخزين المنتجات الزراعية والغذائية.

٢/١/٢: برامج دعم الثروة الحيوانية: وهي البرامج الخاصة بدعم القطاع الحيواني، وتشمل كل من برنامج مربي الماشية، الذين لا تقل أعداد ماشيتهم عن ٥٠ رأساً ولا تزيد عن ٥٠٠ رأس، وبرنامج تربية النحل الثابت والذي يستهدف مربي النحل، وبرنامج المنشآت البيطرية التي يعتبر نشاطها من الأنشطة المساندة لمشاريع تربية الماشية والطيور، وبرنامج مشاريع الدواجن التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي، وبرنامج المسالخ الآلية الخاصة بذبح الدواجن، وبرنامج مشاريع تصنيع مشتقات اللحوم.

٣/١/٢: برامج دعم الثروة السمكية: وتتمثل أبرز هذه البرامج في كل من برنامج قوارب الصيد الخاص بتمويل شراء قوارب صيد الأسماك بهدف دعم الصيادين من أجل المحافظة على هذه المهنة القديمة والإسهام في تحقيق الأمن الغذائي، وبرنامج تربية الروبيان الخاص بتمويل مشاريع مربية الروبيان في أحواض خاصة على الأرض اليابسة في الشواطئ البحرية.

وجميع هذه البرامج هي بطبيعتها برامج تمويلية لمختلف الأنشطة الزراعية في القطاعين النباتي والحيواني، وتستهدف في دعم القطاع الزراعي وتنمية تحقيقها لأهداف التنمية الريفية المستدامة والأمن الغذائي المستدام.

٢/٢: سياسات وأعمال الصندوق:

تنتظم أعمال وأنشطة صندوق التنمية الزراعية السعودي في إطار من السياسات الموجهة لتلك الأعمال والأنشطة تحقيقاً لأهدافه المتعلقة بتنمية القطاع الزراعي وما يرتبط بها من تنمية ريفية وأمن غذائي، ويمكن تلخيص هذه السياسات وتلك الأعمال في الآتي:

١/٢/٢: سياسات الصندوق[١]: تقوم سياسات صندوق التنمية الزراعية السعودي على تقديم القروض العادية، وإقراض المشاريع المتخصصة، حيث يعتمد الصندوق في سياسته الإقراضية بشكل كلي على ما هو متاح له من رأس المال، إلى جانب ما تتوفر لديه من سيولة عن طريق تحصيل أقساط القروض القائمة لدى العملاء، والتي عادة ما تكون مضمونة بالكامل بواحدة أو أكثر من الضمانات التي يحددها نظام الصندوق، مثل الضمان الشخصي، والضمان

(١) صندوق التنمية الزراعية السعودي، متاح على الرابط: https:ndf.gov.sa/ar

بعقـار، والضمـان البنكي، وتقـوم سياسة الصنـدوق الاقراضية على التنويع مـن حيث المجالات المستهدفـة بالدعـم التمويلي ومن حيث آجـال السداد، حيث تشمل الحزمـة التمويلية للصندوق على قروض تشغيلية قصيرة الأجل، وقروض رأسمالية طويلة الأجل، إلى جانب القروض متوسطة الأجل التي تقدم للمشاريع المتخصصة، وتتضمن السياسة الإقراضية للصندوق منح المزارعين تسهيـلات تتعلـق بسـداد الأقساط، تشمل فتـرات تتراوح بيـن سنتين وثلاث سنـوات، كما تشمل إقراضـ المزارعيـن بـ ١٠٠٪ من إجمالي تكلفـة المشروع بما لا يتجاوز الـ ٢٠٠ ألف ريال، و٧٥٪ للمشاريـع التي تتجاوز تكلفتهـا ٢٠٠ ألف ريال وحتى ٣ مليون ريال، و٥٠٪ لما يزيد عن ذلك، فيما يتـم تمويل المشاريع المتخصصة بـ ٧٥٪ للثلاثة ملايين الأولى من تكلفة المشروع، ثم بـ ٥٠٪ لما يزيد عن ذلك وبحد أقصى ٢٠ مليون ريال.

٢/٢/٢: أعمـال الصنـدوق: تشمـل أنشطة صنـدوق التنميـة الزراعية السعـودي الأعمال التالية[١]:

تقديـم القروض العاديـة للمزارعين وصيادي الأسماك ومربي النحـل، إلى جانب القروض المتخصصة التي تشمل مشاريع تربية الدواجن، ومشاريع إنتاج العسل، ومشاريع البيوت المحمية، ومصانـع التمـور، ومشاريع إنتـاج الألبـان، ومشاريع تربية الروبيـان، ومراكز تسويـق المنتجات الزراعية، وذلك بالشراكة مع البنوك التجارية.

دعـم وتشجيع الجمعيات التعاونية الزراعية للقيام بدورها في خدمة المزارعين، خاصة من الجوانـب التسويقية وما يرتبط بها من خدمـات، وإنشاء المسالخ الخاصة بمشاريع تربية الدجاج اللاحم.

تحصيـل القروضـ؛ حيث يبذل الصندوق جهـداً كبيراً في تطوير آليـات التحصيل وتسهيل عملية السداد.

تقديم الإعانات للمشاريع الإنتاجية، والتي تشمل التجهيزات، والمعدات المرتبطة بالعمليات الزراعية والإنتاجية والتسويقية، كما تشمل الجمعيات الزراعية والصناعات التي تعمل على توطين صناعة المعدات الزراعية.

الإسهـام فـي إنجاح عمليات التسويق الزراعي من خلال العمـل على التغلب على المشكلات التسويقيـة التـي تواجه المشاريع الزراعيـة، خاصة الصغيرة والمتوسطـة منها، وذلك من خلال تشجيـع القطـاع الخاصـ للاستثمارات في مجـال التسويق الزراعـي، ودعم وإقامـة مستودعات التبريد والمخازن، ودعم وتشجيع الجمعيات التعاونية المتخصصة بالتسويق الزراعي.

٣/٢: مبـادرات الصنـدوق: بهدف الإسهام فـي التغلب على التحديات التـي تواجه القطاع

(١) صندوق التنمية الزراعية السعودي، متاح على الرابط: https:ndf.gov.sa/ar

الزراعي في المملكة العربية السعودية؛ أطلق صندوق التنمية الزراعية عدد من المبادرات، تمثلت في الآتي[1]:

مبـادرة مركز المعلومـات الزراعية (منار)، والـذي يوفر المعلومات الزراعيـة بشكل آلي، ويسهم بذلك في دعم عمليات التخطيط الاستراتيجي وتقويم الأداء وتسهيل عمليات التعاقد على المنتجات.

مبـادرة ترشيـد استهلاك المياه فـي المحاصيل الزراعيـة، وذلك بهدف رفـع كفاءة الري وتقليل استهلاك المياه ورفع كفاءة الإنتاج الكلي.

مبـادرة تطوير أساليب المناولة والتسويق للمحاصيـل الزراعية، وذلك بهدف خفض الهدر والتلـف للمنتجات، وخفض مستوى استهلاك مياه الري عبـر تنظيم الإنتاج، وزيادة كفاءة الإنتاج وزيادة دخل المنتجين الزراعيين، وتحسين سلامة وجودة المنتج ورفع كفاءة سلاسل الإمداد.

مبـادرة رفع كفاءة قطاع الدواجن، والتي تهدف إلى حماية المشاريع في هذا القطاع وزيادة إسهامه في الأمن الغذائي.

مبـادرة تطوير قطاع النخيل والتمور، بهدف تحديد الأنواع الملائمة للاستثمار في إنتاجها، وتحسيـن إدارة أمراض وآفات النخيل، ومعالجة مخلفات النخيل، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد في قطاع النخيل والتمور.

مبـادرة إكثار وتحسين الأغنـام، والتي تهدف إلى استدامة قطاع الأغنام مع المحافظة على المـوارد الطبيعيـة، وتحقيق نظام إنتـاج مستدام، ودعم خبرات المربيـن وتوفير التدريب اللازم لهم.

مبـادرة تطويـر قطـاع الثـروة السمكية، والذي يهـدف إلى تحقيـق الأمن الحيـوي، وزيادة واستدامـة الإنتاج من الثروة السمكية، وتحديد مـوارد الأسماك الطبيعية، وإدارة منتجات ما بعد الحصاد.

ثانيـاً: جهـود صنـدوق التنميـة الزراعية في مجـال التنمية الريفيـة: إدراكـاً لأهمية الدور المطلـوب منه القيام به في تمويل برنامـج التنمية الريفية الزراعية المستدامة (٢٠١٨-٢٠٢٥م) التـي قامت بتطويره وزارة البيئـة والمياه والزراعة بالتعاون مع منظمـة الأغذية والزراعة التابعة للأمـم المتحـدة، فقد قام صندوق التنميـة الزراعية السعودي بتدشين برنامـج التنمية الريفية، وذلـك بتخصيص ثلاثة مليارات ريال كتمويل مساند للبرنامـج، ويتضمن دعم صغار المزارعين والصياديـن ومربـي الأسمـاك ومربي الماشيـة وغيرهم فـي ثمانية قطاعات، والمـدة حتى عام

(١) صندوق التنمية الزراعية، التقرير السنوي، ٢٠١٥م، ص٢٢-٢٣

٢٠٢٥م[١]، وهـي القطاعـات التي ترتبـط ببرامج التنمية الريفيـة التي سبقت الإشـارة إليها في المطلـب السابـق، وخلال الفتـرة مـن (٢٠١٨-٢٠٢٢م) شهد حجـم التمويل الكلـي المقدم من صندوق التنمية الزراعية لبرنامج التنمية الريفية نمواً ملحوظاً، وذلك على نحو ما توضحه بيانات الجدول رقم (١).

الجـدول رقـم (١) تطور حجـم التمويل المقدم مـن صنـدوق التنمية الزراعيـة السعودي لبرنامج التنمية الريفية – الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢م (بالمليون ريال)

السنة	حجم القروض	نسبة النمو ٪
٢٠١٨	٢٥	-
٢٠١٩	١١١,٣	٤٢٪
٢٠٢٠	٢١٦,٨	٩٥,٥٪
٢٠٢١	١٧٨	-١٧,٩٪
٢٠٢٢	٢٩٣,٥	٦٤,٩٪
الإجمالي	٨٢٤,٦	

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من التقارير السنوية لصندوق التنمية الزراعية السعودي.

يلاحـظ على بيانات الجـدول (١) النمو المستمر في حجم القروض المقدمة من صندوق التنميـة الزراعية السعـودي لمختلف القطاعات المستهدفة في برنامـج التنمية الريفية (٢٠١٨-٢٠٢٥م)، وذلـك خـلا الخمس سنوات الأولى من المدة المقررة لـه، باستثناء عام ٢٠٢١م، الذي شهد انخفاضاً في حجم القروض بلغت نسبته (١٧,٩٪)، حيث ارتفع حجم القروض من ٢٥ مليون ريـال عـام ٢٠١٨م إلـى ٢٩٣,٥ مليون ريال عـام ٢٠٢٢م، وذلك بنسبة زيـادة بلغت نحو ١٠٧٤٪، بمتوسط سنوي بلغ ٩٦,٩٪، كما يلاحظ أن الحجم الكلي للقروض المقدمة من الصندوق لبرنامج التنمية الريفية خلال السنوات الخمس بلغ نحو ٨٢٤,٦ مليون ريال، أي ما نسبته نحو ٢٧,٥٪ فقط مـن المبلـغ الذي خصصه الصندوق لتمويل هذا البرنامج طوال المـدة المقررة له، والبالغ ثلاثة مليـارات ريال سعـودي، وتعد هذه النسبة متواضعـة بالنظر إلى انقضاء خمسـ سنوات من أصل ثمان سنوات هي عمر البرنامج، الأمر الذي يشير إلى تواضع أداء البرنامج مقارنة بما هو مأمول، ومـن ثم اشتداد الحاجة إلى بذل جهد أكبر في استقطاب مزيد من المستهدفين بهذا التمويل في جميـع القطاعات التي يتوجه إليهـا برنامج التنمية الريفية المعتمد خـلال ما تبقى من عمره من سنـوات، وذلـك لتحقيق أهدافه وتعظيم الأثـر الاقتصادي والاجتماعي المرجـو، ويستوجب ذلك

(١) صندوق التنمية الزراعية، التقرير السنوي، ٢٠٢٠م، ص٦٩

ضـرورة البحث في التحديـات التي تواجه تنفيذ البرنامج على الوجـه المطلوب ودراستها والعمل على معالجتها.

إن نظـرة فاحصـة للبيانـات التفصيليـة لـلأداء التمويلي للصنـدوق للقطاعـات الثمانية التـي يستهدفهـا بقروضـه؛ تكشف بوضوح تركز النشـاط الإقراضي في قطاعـات معينة من تلك القطاعـات، مـع ملاحظة غياب بعضها عـن المشهد الإقراضي للصندوق ضمـن برنامج التمويل المخصص لبرامج التنمية الزراعية الريفية المستدامة، والجدول رقم (٢) يؤكد ذلك:

الجـدول رقم (٢) النشاط الإقراضـي لصندوق التنمية الزراعية لبرنامـج التنمية الريفية بحسب القطاعات - الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢م (بالمليون ريال)

القطاع	تربية المواشي والأغنام	صغار الصيادين ومزارعي الأماك	مربي النحل	إنتاج وتصنيع وتسويق الفواكه	منتجي البن العربي	المحاصيل البصلية	زراعة وتجارة الورد	الحيازات الصغيرة والأنشطة الريفية
٢٠١٩	٩٦	٠,٣٤٤	-	-	-	-	-	-
٢٠٢٠	٢١٠	٠,٣١٠	-	-	-	--	-	-
٢٠٢١	١٧٣	-	١,٦	٠,٥٣٧	-	-	-	-
٢٠٢٢	١٨٣,٦	-	١١,٨	١٤,٢	٧١,٩	-	-	-

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من التقارير السنوية لصندوق التنمية الزراعية السعودي.

تظهـر بيانات الجدول (٢) التركز الشديـد للنشاط الإقراضي لصنـدوق التنمية الزراعية الموجـه لتمويـل برنامج التنمية الريفيـة المستدامة، حيث يلاحظ استئثار قطـاع تربية المواشي والأغنام بالنصيب الأكبر من القروض الموجهة للبرنامج، وذلك بنسبة تراوحت بين ٦ , ٦٢٪ عام ٢٠٢٢م و٩٤٪ عام ٢٠٢٠م، وبمتوسط سنوي نسبته نحو ٩ , ٨٣٪، كما يلاحظ عدم انتظام التمويل السنوي في معظم الأنشطة المستهدفة، حيث اقتصر الأمر فقط على كل من نشاط تربية المواشي والأغنام ونشاط الصيد ومزارع الأسماك.

ثالثـاً: جهود صندوق التنمية الزراعية في مجال الأمن الغذائي: ظل الصندوق منذ تأسيسه يسهـم في تعزيز الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية من خلال الدعم اللامحدود لصغار المزارعيـن ومربي النحـل والصيادين والمستثمريـن الزراعيين والجمعيـات التعاونية الزراعية والشركات المتخصصة، حيث ما زال الصندوق يقوم بدعم المشاريع التي يمثل ركيزة في سلاسل الغـذاء، مثل اللحوم بأنواعها ومنتجـات الألبان ومشتقاتها، والخضـروات والفواكه، حيث تحظى

هذه المشاريع بدعم كامل من الصندوق[1].

ويبـرز اهتمام صندوق التنميـة الزراعية بتحقيق الأمن الغذائي فـي السنوات الماضية من خـلال استراتيجيـة للفتـرة مـن ٢٠١٦-٢٠٢٠م، والتي استهدفـت عدة قطاعات زراعيـة رئيسية مرتبطـة بإنتاج الغذاء، مثل الاستزراع المائي، والدجاج اللاحم، والبيوت المحمية، وذلك بغرض تحقيـق كفاءة الإنتاج والإسهام فـي رفع نسب الاكتفاء الذاتي وتفعيل مفهـوم الزراعة المستدامة والمحافظـة علـى المواد الطبيعيـة، حيث استهدفـت هذه الاستراتيجيـة الإسهام فـي رفع نسبة الاكتفـاء الذاتـي من الدجاج اللاحـم لتصل إلى ٦٠٪ في عام ٢٠٢٠م، وزيـادة الإنتاج في القطاع السمكـي ليصل إلى مائة ألـف طن سنوياً، والعمل على تعظيم الكفـاءة الإنتاجية للبيوت المحمية لتصـل إنتاجيتها لأكثر من ٦ , ٣٣ طـن[2]، ولا يقتصر دعم الصنـدوق لمشروعات الأمن الغذائي علـى هـذه المجالات الثلاثة آنفة الذكر، بل يشمل الدعم مشاريع أخرى؛ مثل مشاريع مثل مشاريع إنتـاج البيض وإنتاج الألبان وتربية وتسميـن العجول والأغنام، وتربية الأسماك والروبيان وقوارب الصيـد، إلى جانب تمويل أنشطة الاستثمـار الخارجي في مجال سلع الأمن الغذائي ضمن مبادرة الاستثمار الزراعي الخارجي، والتي تهدف إلى تأمين الإمدادات الغذائية المستقرة وتوجيه ودعم مشاركـة القطاع الخاص في الاستثمارات الزراعيـة في الخارج، فضلاً عن العديد من الاتفاقيات التـي عقدهـا الصندوق مع عدد مـن الجمعيات التعاونيـة الزراعية في مختلـف مناطق المملكة، وذلـك باعتبار أن توفيـر الأمن الغذائي يتضمن تكوين سلسلة إنتاج أساسها المزارع وحسب الميز النسبيـة للمناطـق، وأن التكامل بين الصندوق والجمعيات التعاونية الزراعية يسهم في تفعيل دور هذه الجمعيات في خدمة أعضائها من صغار المزارعين واستدامة نشاطهم الذي يسهم بدوره في تعزيز الأمن الغذائي[3].

(١) صندوق التنمية الزراعية السعودي، التقرير السنوي، ٢٠٢٢م، ص٦٧

(٢) صندوق التنمية الزراعية السعودي، التقرير السنوي، ٢٠١٩م، ص٨٢

(٣) صندوق التنمية الزراعية السعودي، التقرير السنوي، ٢٠١٩م، ص٦٧

إن الجدول رقم (٣) يوضح أداء صندوق التنمية الزراعية في دعم مشروعات الأمن الغذائي خلال الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢م، من حيث عدد وقيمة القروض المقدمة.

الجـدول رقـم (٣) عدد وقيمة قروض صندوق التنمية الزراعيـة لمشاريع الأمن الغذائي – الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢م (بالمليون ريال)

نوع المشروع	٢٠١٨		٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١		٢٠٢٢	
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
دجاج لاحم	٩٢٦	٣,٠٩٦	٣٠	٢٧٦,٣	١٣	٨٣,٩	٢٢	٣٢٨,١	١٥	٣١١,٥
دجاج بياض	٢٧٨	٨٣٦,١	٣	٥٠	٣	١٠,٤	٢	٣٤,١	٤	٧٥,٣
بيوت محمية	–	–	٥	١٢٣,٧	١٥	٣٨٠,٨	١٤	٣٨٣,٨	١٥	١٤٩
تربية أسماك	٢٣	٢٣٦,٧	–	–	١	٠,٩٨٤	٢	٢٢,٧	٢	١٣,٣
تربية روبيان	٢٦	٦٢٥,٥	–	–	١	١٢٣,٨	١	٥,٩	–	–
تسمين عجول وأغنام	١٧٩	٨٠٥,٣	١	٣,٨	١	١١,٦	٢	٦,٣	–	–
إنتاج ألبان وتربية أغنام	٧٠	٧٣٥	١	١١٥	–	–	١	١٣,١	–	–
الاستثمار الزراعي للخارج	–	–	٢	٦٤٤,٢	١	٩٥	–	–	١	٢٨١,٣
المجموع	١٥٠٢	٦٣٤٣	٤٢	١٢١٣,١	٣٥	٧٠٦,٥	٤٤	٤٩٤,٤	٣٧	٨٣٠,٤

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من التقارير السنوية لصندوق التنمية الزراعية السعودي (٢٠١٨-٢٠٢٢م).

يلاحظ من خلال بيانات الجدول (٣) أن العام ٢٠١٨م شهد توسعاً كبيراً في قروض الصندوق لمشاريع الأمن الغذائي، من حيث العدد ومن حيث القيمة، فقد تراجع عدد القروض وقيمتها في الأعوام التالية بشكل ملحوظ، غير أنها استقرت عند مستويات متقاربة فيها، كما يلاحظ أن النصيب من تلك القروض كان لصالح مشاريع الدجاج اللاحم والبيوت المحمية.

من جانب آخر فإن اهتمام صندوق التنمية الزراعية السعودي يدعم مشروعات الأمن الغذائي تعكسه النسب العالية لقروض الصندوق من حيث عددها وقيمتها من العدد الكلي والقيمة الكلية للقروض الزراعية، وهذا ما تؤكده بيانات الجدول رقم (٤).

الجدول رقم (٤) الأهمية النسبية لقروض الصندوق لمشاريع الأمن الغذائي – الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢م

البيان	عدد قروض الأمن الغذائي	العدد الإجمالي للقروض الزراعية	النسبة ٪	قيمة قروض مشاريع الأمن الغذائي	الإجمالي من القروض الزراعية	النسبة ٪
٢٠١٨	١٥٠٩	٥٢٣٤	٪٢٨,٨	٦٣٤٣	١٤٠٥٩	٪٤٥,١
٢٠١٩	٤٢	٦٤	٪٦٥,٦	١٢١٣,١	١٥٦,٣	٪٧٧,٥
٢٠٢٠	٣٥	٤٩	٪٧١	٧٠٦,٥	٩٤٧,٣	٪٧٥
٢٠٢١	٤٤	٦٠	٪٧٣,٣	٧٨٤,٤	١٩٧٠	٪٦٩
٢٠٢٢	٣٧	٥٠	٪٧٤	٧٤	١٢٦١	٪٦٥,٩

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من التقارير السنوية لصندوق التنمية الزراعية السعودي.

تشير بيانات الجدول (٤) إلى أن القروض التي يقدمها الصندوق لمشاريع الأمن الغذائي تشكل نسبة عالية من إجمالي قروض الصندوق للمشاريع الزراعية، فمن حيث العدد ظلت هذه النسبة تتراوح بين ٨,٢٨٪ و٧٤٪، ومعدل متوسط يبلغ ٥,٦٢٪، ومن حيث قيمة القروض فإن نسبتها تتراوح بين ١,٤٥٪ و٥,٧٧٪ وبمعدل متوسط يبلغ ٥,٦٦٪.

الخاتمة

تقتصر الخاتمة على بيان النتائج التي توصل إليها البحث والتوصيات التي يتقدم بها، وذلك كما يلي:

أولاً: النتائج:

يمثل الاهتمام بالتنمية الريفية والأمن الغذائي أولوية استراتيجية ضمن خطط وبرامج التنمية في المملكة العربية السعودية، خاصة بالنسبة لرؤية المملكة ٢٠٣٠م.

برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة (٢٠١٨-٢٠٢٥م) والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (٢٠١٧-٢٠٣٠م) يشكلان أبرز صور اهتمام المملكة العربية السعودية وجهودها في تحقيق التنمية الريفية والأمن الغذائي.

يولي صندوق التنمية الزراعية السعودي اهتماماً كبيراً للتنمية الريفية والأمن الغذائي ويظهر ذلك من خلال أهدافه واستراتيجياته وبرامجه ومبادراته وأنشطته.

بالنسبة لجهود صندوق التنمية الزراعية في مجال تحقيق التنمية الريفية الزراعية المستدامة، فإنه على الرغم من النمو المستمر في حجم القروض التي قدمها في هذا المجال خلال الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢م، إلا أن النتيجة المتحققة لا تزال متواضعة بالنظر إلى نسبة التمويل الفعلي إلى حجم التمويل الذي خصصه الصندوق لبرنامج التنمية الريفية المستدامة المعتمد عن نفس الفترة، والبالغ ٣ مليارات ريال، إذ لم تتجاوز تلك النسبة عن مجمل الفترة الـ ٢٧,٥٪.

استهدف الصندوق ثمانية قطاعات محددة ضمن مبادرته الخاصة بدعم برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة، غير أن قروضه تركزت على قطاعات معينة دون غيرها من القطاعات الثمانية المستهدفة.

بالنسبة لجهود صندوق التنمية الزراعية في الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي خلال فترة الدراسة، فإنه على الرغم من التراجع الملحوظ في عدد وحجم القروض المقدمة للمشاريع المرتبطة بهذا المجال في كل سنوات الفترة مقارنة بالسنة الأولى منها، إلا أنها ظلت مستقرة عند مستويات متقاربة من حيث العدد والقيمة، مع ملاحظة تركز النصيب الأكبر منها في قطاعات بعينها ضمن القطاعات العديدة التي يستهدفها النشاط الإقراضي للصندوق في هذا المجال.

إن القروض التي يقدمها صندوق التنمية الزراعية لمشاريع الأمن الغذائي تشكل نسبة عالية من مجموع القروض الزراعية الكلية التي يدعم بها النشاط الزراعي، وذلك من حيث العدد (٦٢,٥٪ في المتوسط) ومن حيث القيمة (٦٦,٥٪ في المتوسط).

ثانياً: التوصيات:

بـذل مزيد من الجهد في تحفيـز واستقطاب السكان الريفيين للاستفادة من القروض التي ينتجها الصندوق في إطار المبلغ الذي خصصه لدعم المشاريع المرتبطة بالتنمية الريفية ضمن القطاعـات الثمانية التي تشملها مبادرته في هـذا الخصوص، مما جعل جزء كبير من هذا المبلغ لم يوظف بعد لتحقيق أهداف الصندوق في مجال التنمية الريفية المستدامة.

العمـل على التوسع في تغطية القطاعـات الثمانية التي يستهدفها الصندوق في إطار جهوده الراميـة إلى الإسهام في دعم برنامـج التنمية الريفية، خاصة القطاعات التي لم يشملها النشاط الإقراضي الفعلي للصندوق خلال الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢م.

المحافظة على الاستقرار النسبي في مستوى النشاط الإقراضي للصندوق الخاص بمشاريع الأمن الغذائي، مع العمل على زيادته من التوسع في تمويل المجالات الأخرى التي حظيت بنصيب أل في الفترة الماضية.

الاستمـرار في مبادرة الاستثمار الزراعي فـي الخارج وتحفيز القطاع الخاص للمشاركة في هذا المجال، وذلك لضمان تأمين الإمدادات الغذائية المستقرة.

مواصلـة الجهـود التكاملية في الإسهام في مجال التنمية الريفيـة المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي.

قائمة المصادر والمراجع

استدامــة الأمن الغذائي في الوطن العربي، تديرطوبيــا، الملتقى الدولي التاسع حول تقرير برامــج التنميــة الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي وسبل تفعيلهــا- الجزائر نموذجاً، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، ٢٣-٢٤ نوفمبر ٢٠١٤م.

اتجاهــات العلاقة بيــن الاستقرار السياسي والأمــن الغذائي في المنطقــة العربية، د. علي محمد علي، سلسلة (أوراق)، مكتبة الإسكندرية، العدد ٧، ٢٠١٨م.

استراتيجيــة التنمية الريفية، معتصم نورية، إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠٠٦م.

عــادل علي عبد العال حيدر، الاقتصاد السعودي – رؤيــة تحليلية، (الرياض: دار الزهراء، ٢٠١٦م).

اقتصاديــات المــوارد البيئيــة، السيدة إبراهيــم مصطفــى وآخــرون، (الإسكندرية: الدار الجامعية للكتب، ٢٠٠٧م).

الأمن الغذائي في السعودية ورؤية ٢٠٣٠، استراتيجية طموحة: (www.alarabiya.net).

تقييــم أدوار أساسيــات تمويــل التنمية الريفية فــي الجزائر، حبيب الله جعيجــع، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، الجزائر، ٢٠٢٣م.

سياســات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمــن الغذائي في الجزائر، بن يمينية إيمان وزدوري عبــد المجيــد، مذكرة تخريــج لاستكمــال متطلبات نيل شهــادة الماجستير، فــي العلوم الاقتصادية، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥م، (الجزائر: ٢٠١٦م).

صندوق التنمية الزراعية السعودي، التقرير السنوي، ٢٠١٥م.

صندوق التنمية الزراعية السعودي، التقرير السنوي، ٢٠١٨م.

صندوق التنمية الزراعية السعودي، التقرير السنوي، ٢٠١٩م.

صندوق التنمية الزراعية السعودي، التقرير السنوي، ٢٠٢٠م.

صندوق التنمية الزراعية، موقع الصندوق، متاح على الرابط: https://ndf.gov.sa/ar

مساهمــة الصناعــات الغذائية في تحقيــق الأمن الغذائي في الجزائــر، كينة عبد الحفيظ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠١٣م.

مشــكلات المجتمع الريفي، خولة الجابري، متاح على الرابط: https://mawdoo3.com، تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٣/١٢/٤م الساعة ١٠:٤٥.

منظمــة الزراعة والأغذية، حالــة الأغذية والزراعة ٢٠٠٥، التجــارة الزراعية والفقر - هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء؟، روما ٢٠٠٥م.

المنظمــة العربيــة للتنمية الزراعيــة، الزراعة والتنمية في الوطن العربــي، نحو أمن غذائي عربي وتنمية زراعية مستدامة، العدد الأول والثاني، ديسمبر ٢٠٠٩م.

وزارة البيئــة والمياه والزراعة، المملكة العربية السعودية، استراتيجية الأمن الغذائي وخطة تنفيذها، ١٤٣٩هـ.

وزارة البيئة والمياه والزراعة، برنامج التنمية الريفية المستدامة، ٢٠١٩م.

IFPRI, The food security system, Annew Conceptual Frem World, Peper March 2012, Page40